تقرير عن الحلقة النقاشية حول:

الآثار البيئية لغرق السفينة روبيمار في البحر الأحمر واضرارها الاجتماعية

مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب

7 مارس 2024م

مقدمة:

أطلق الحوثيين صاروخ باليستي مضاد للسفن على السفينة ام في روبيمار والمسجلة في المملكة المتحدة والمملوكة لشركة معادن وعد الشمال للمعادن والفوسفات وترفع علم بليز وذلك في تاريخ 18 فبراير 2024 وقد تعرضت غرفة المحركات في السفينة الى اضرار أدت الى تسرب نفطي هائل في البحر الأحمر بطول 18ميلا وقد جنحت السفينة لمدة 13 يوم قبالة السواحل اليمنية. وفي 29 فبراير ضربت السفينة مرة أخرى عبر طيران مسير وهذا أدى الى غرقها بالكامل في 2 مارس.
ووفقا لمصادر رسمية فان السفينة تحمل (21.999) الف طن متري من الأسمدة وهي (20-20-0-135 (NPS (ammonium phosphate-sulfate
وتحمل كمية كبيرة من الوقود (مازوت) ومتوجهة الى بلغاريا.
وقد اثار غرق السفينة في البحر الأحمر مخاوف كثيرة فقد يتسبب بكارثة بيئية نظرا للمواد التي تحملها والتي قد تؤدي الى نفوق الاحياء البحرية وتدمير الشعاب المرجانية.

وقد أطلقت الحكومة اليمنية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختصة بحماية البيئة البحرية مناشدات لإنقاذ السفينة وشكلت خلية أزمة للتعامل مع السفينة المنكوبة وإنقاذ البيئة البحرية من التلوث.

ونظرا لما اثارته حادثة غرف السفينة روبيمار في البحر الأحمر من مخاوف وهلع بين أوساط المجتمع بمختلف شرائحه من التلوث البيئي الذي قد تتسبب به المواد الكيميائية الخطيرة والذي سيدمر البيئة البحرية ويلوث السواحل، وللحد من الشائعات والتكهنات التي ملأت الشارع وتسبب بحالة من القلق فقد دعا مركز رؤى للدراسات عدد من المختصين والاكاديميين والجهات الحكومية وعلى راسهم وكيل هيئة حماية البيئة لمناقشة الازمة وطرح المعالجات والحلول واحاطة المجتمع باخر المستجدات وتوضيح الدور الحكومي في هذا الجانب وما سيتخذونه من إجراءات للتعامل مع السفينة الغارقة.

الافتتاحية:

نظم مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب يوم الخميس 7 مارس 2024، حلقة نقاشية حول الآثار البيئية والاجتماعية لغرق السفينة روبيمار في البحر الأحمر وذلك بحضور الأستاذ عبد السلام الجعبى وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة وقدم من خلالها الدكتور جمال باوزير ورقة حلقة النقاش، شارك فيها وعدد من ممثلي المراكز البحثية والمؤسسات الاكاديمية ذات العلاقة بالبيئة البحرية والتنمية المستدامة.

افتتحت الحلقة النقاشية الدكتورة جاكلين البطاني رئيسة مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب، رحبت فيها بالحضور الكريم وتطرقت الى أهمية الندوة كحدث يمكن ان يشكل اضرار واخطار على بيئة البحر الأحمر والمجتمع.

وشددت الدكتورة جاكلين على ضرورة ان لا يتم التعامل مع الكارثة كحدث اعلامي فقط وذلك لان هذا الحدث له اثاره بعيدة المدى وطالما ان الصراع مستمر في البحر الأحمر فان الكوارث ستتزايد وستتضاعف الاضرار بالموارد والمكونات الحيوية في البيئة البحرية.

كما تطلعت الدكتورة جاكلين ان تخرج هذه الحلقة النقاشية بالتوصيات والمقترحات في كيفية الخروج من هذه الازمة والكارثة البيئية شديدة الخطورة، ومناشدة الهيئات والمؤسسات البيئية المحلية والدولية ذات العلاقة بالبيئة البحرية والتنمية المستدامة في وضع الحلول العاجلة لهذا الحدث الخطير الذي لا تقتصر اثاره على المجتمع المحلي بل والمجتمع الدولي والبلدان المطلة على البحر الأحمر.

بعد ذلك القى الاستاذ عبد السلام الجعبى وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة كلمة تطرق في مستهلها الى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذا الحدث البيئي الخطير

وقال ان الحكومة أصدرت قرار بتشكيل لجنة طوارئ عرفت باسم (خلية الأزمة)، والتي قامت فور تشكيلها في التحرك لمعالجة الامر أولا مع قائد السفينة وطاقمها وطالبتهم القيام بترميمات مؤقتة للسفينة بحيث لا تتسرب منها الحمولة التي تتكون من سماد كيماوي وأيضا ان لا يتسرب منها الوقود.

كما قامت اللجنة بإطلاق نداء استغاثة للمنظمات الدولية التي قامت على الفور بإرسال خبيرين لتقييم الوضع الحالي لغرق السفينة في المياه الإقليمية اليمنية، واكد على ان الجهود مستمرة لتلافي الكارثة والحد منها قبل ان تتسرب منها الأسمدة والزيوت والمواد الكيميائية التي لا زالت الى الان تحت السيطرة.

ورقة النقاش الأساسية:

بعد ذلك قدم الدكتور جمال باوزير ورقته البحثية (الآثار البيئية لغرق السفينة روبيمار في البحر الأحمر) المقدمة للنقاش مع الحاضرين، حيث قدم في مستهلها وصف مختصر للحدث الناجم عن عملية قصف صاروخي تعرضت له السفينة روبيمار من قبل المليشيات الحوثية، والى العوامل المناخية وخاصة الرياح الشديدة التي كان لها تأثيرها على غرق السفينة. ونستعرض أبرز ما جاء في الورقة:

- احتوت الورقة في مقدمتها وصفا للسفينة، وورد فيها ان السفينة تعود ملكيتها لرجل اعمال سوري، ويتم تشغيلها من قبل شركة لبنانية، ويبلغ طول السفينة 172متر وعرضها 27 مترا، وقد تم بناء السفينة في عام 1997، وبالتالي فان هذه السفينة قد تجاوزت العمر الافتراضي لها.
- بالنسبة لعملية الخزن في السفينة فأنها تتم من خلال صهاريج جافة والتي يتم فيها خزن الحمولة او المواد التي يتم تصديرها ومن ثم يتم افراغها الى خزانات كبيرة
- تم تطرقت الورقة الى استهداف السفينة من قبل عناصر مليشيات الحوثي وهي على بعد 35 ميل بحري من ميناء المخا في البحر الأحمر، وكان الاستهداف الصاروخي قد أصاب غرفة المحركات في السفينة.
- بالنسبة لموقع السفينة وتأثرها بالقصف الصاروخي الحوثي، ذكرت الورقة انه نتيجة للقصف الصاروخي فقد انجرفت السفينة من موقعها حوالي 16 ميل بحري جنوب شرق جزيرة حنيش، و17 ميل من اليابسة (ساجل يختل)، وبسبب الرياح الشديدة انجرفت السفينة حوالي 7 ميل بحري من موقعها باتجاه الشمال.
- وفيما يتعلق بمنطقة تواجد السفينة الغارقة ذكر الدكتور في ورقته ان في هذه المنطقة عدد من الجزر اليمنية في خليج عدن والبحر الأحمر والتي تتميز بوجود عدد من الشعاب المرجانية في محيطها.
- اما فيما يتعلق بالتلوث الذي قد يحدث جراء تسرب الوقود المكون من الديزل والمازوت او حمولة الأسمدة جاء في الورقة، ان الاستهداف بالصاروخ تسبب في تسرب للزيوت (200 طن من المازوت و80 طن من الديزل) بطول 18 ميل بحري.
- وأشار الدكتور جمال باوزير الى انه لم توجد حتى الان بيانات دقيقة وواضحة فيما يتعلق بعمق هبوط او غرق وفيما إذا كانت السفينة قد اصطدمت في تربة رملية ام موقع صخري.

- من ناحية أخرى قال باوزير في ان ظروف الطقس الذي تميزت بالرياح الشديدة أدى الى تشتت الزيت وهو مما سيساعد في اضعاف تلوث كثير من الأسماك الاحياء البحرية، حيث ان كمية الزيوت التي خرجت ستشتتها الرياح وتضعف من تأثيرها في تلويث تلك الاحياء البحرية، ولكن بالمقابل حذر الدكتور جمال من حدوث ظاهرة نفوق الأسماك والتي تبين مدى تعرض الأسماك للتلوث بالزيوت او غيرها.
- اما بالنسبة للتلوث بالأسمدة التي كانت تحملها السفينة وهي شحنة من سماد كبريتات فوسفات الأمونيا، فهناك تفاوت في حجمها فهناك يقول انها 21 ألف طن متري، وهناك من يقول بانها 40 ألف طن متري.
- وحول الاضرار الناجمة عن تسرب هذه الأسمدة من السفينة الى المياه هي عديدة وخطيرة، حيث ستتضرر منها بيُئات الشعاب المرجانُية والحشائش البحرُية، إذا ان السماد المحمل في السفينة قد تم تصنيعه للزراعة وخاصة في تخصيب التربة وبالتالي فان تسربه الى مياه البحر سيؤثر على دورة المخصبات وممكن ان تؤدي الى ظاهرة انتشار الطحالب وهي ما تعرف بظاهرة المد الأحمر، أيضا سيؤدي تسريب الأسمدة الى البحر الى التغير الكيميائي في أعماق البحر سيؤثر على المغذيات البحرية.

النـــقاش:

الدكتور عبد الله الهندي عميد كلية العلوم، جامعة عدن - تخصص بيئة بحرية

- ان تلوث مياه البحر بالمشتقات النفطية له معالجات وليست بالمستوى المقلق، وان الحادثة ليست بالحادثة التي تثير الفزع، كما ان تأثير النفط لن يتمدد الى الشمال، اما بالنسبة للنترات والفوسفات فأنها ممكن ان تفيد في حياة الكائنات الحية وفي تخصيب التربة ونمو الحشائش والاعشاب وبالتالي يجب ان لا نكبر او نضخم الموضوع، وان هناك من يضخم الكارثة لغرض الابتزاز المالي.

الدكتور سالم بسيس عميد كلية التربية-جامعة عدن-تخصص علوم حيوان

يقول ان الاعلام لم يهتم او يركز على جوانب التأثير البيئي فيما إذا تسربت الأسمدة والنفط الى البحر ولكن نجد ان الغالبية العظمى من وسائل الاعلام تفضل تسيس الموضوع وتوظيفه سياسيا. القضية لها ابعاد سياسية وبيئية واجتماعية واكد على ان لا يتم التهوين في الموضوع ويجب التعامل معه بجدية. ويرى ان الاضرار والمتربات البيئية لتسرب الأسمدة والنفط سيكون محدودا في منطقتنا وانه لن تتحرك الملوثات لا في اتجاه شمال البحر الأحمر ولا في جنوبه، وطالب الجهات الحكومية بضرورة

مناشدة المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة الهيئة الإقليمية لحماية بيئة البحر وخليج عدن لكي تلعب دورها في معالجة هذه الازمة والكارثة البيئية فهناك مركز الطوارئ البرسجا فهو اتحاد يجب ان يكون له دور فاعل.

الأستاذ احمد سالم الفضلي-سياسي وباحث في التاريخ

يطالب بمعالجة الأسباب الرئيسية لهذه الصراع حتى لا يتم تكرار ضرب السفن المحملة بالمواد الخطرة، كما انه يعتبر الموضوع له ابعاد سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية التي صارت منتهكة وان هذا مجرد بداية وستستمر الاحداث طالما لم يتم معالجة الوضع السياسي بشكل عام. كما طالب بضرورة تفعيل لجنة الطوارئ وخلية الازمة، كما ينادي بتكاثف المجتمع لمواجهة الازمات.

الدكتور شائف قاسم أستاذ جامعي متخصص في الكيمياء والتلوث البيئي

في مستهل حديثه أشاد الدكتور شائف بهذه المبادرة من قبل مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب وهي اول مؤسسة او منظمة من منظمات المجتمع المدني تبادر بالاهتمام بهذه الازمة البيئية الكبيرة والخطيرة التي تتعرض لها بيئة البحر الأحمر.

يقول ان الموضوع خطير جدا، فالمواد الكيميائية لها تركيز معين يمكن الاستفادة منه في التخصيب لكن كلما زادت التراكيز كلما زادت الاضرار البيئية الحيوية والتي ستؤدي الى تدمير الشعاب المرجانية والثروة السمكية التي تحتاج الى سنوات طويلة حتى تتشكل ويجب الاهتمام بالموضوع من كل الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة.

وطالب الدكتور شائف في معرض مناقشته لحادثة غرق السفينة روبيمار بضرورة رصد التلوث البيئي الذي تعرضت له المياه وكذا التحليل الكيميائي للمياه وللأسماك والشعاب المرجانية لقياس نسبة التلوث بشكل يومي، والاستعانة بالمختبرات المحلية وكذا المختبرات الخاصة بالهيئة الإقليمية لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

كما طالب بضرورة عرض محاكاة لكل السيناريوهات للتلوث البحري المتوقع حدوثه ومعرفة الوضع الحالي للسفينة فيما يتعلق ببدء التسرب للمواد المحملة على السفينة او عدمه. وعبر عن استيائه عن الدور الضعيف للجنة الطوارئ التي شكلتها الحكومة فهي لم تقم بأخذ عينات من المواد المتسربة ولا المحملة على السفينة عند نزولها واكتفت بالتصوير وهذا يدل على ان أعضائها ليسوا مختصين بالتلوث.

الدكتورة ندى السيد اكاديمية ومختصة بالبيئة

طرحت عدة تساؤلات وقالت ان هناك تكتم حول الكارثة واضرارها وان هناك تقاعس اممي في الاستجابة لها وعن سبب عدم تحرك الأمم المتحدة على الرغم من ان الحدث يضر بالملاحة الدولية. وطالبت بضرورة ان تكون هناك تحركات جماعية ووضع معالجات حقيقية، وتساءلت لماذا لا يوجد تحرك سريع من كل الجهات ومنها هيئة الشئون البحرية ؟.

الدكتورة ابتسام شيكو-اكاديمية مختصة بالبيئة

طرحت مقترح بضرورة تفعيل الاعلام وخاصة فيما يتعلق بتوعية افراد المجتمع وعدم التخوف من تناول الأسماك، كما تطالب بتحرك منظمات المجتمع المدني في هذه القضية في التوعية وفي اثارة الراي العام.

الدكتور رضوان محمد علي- هيئة علوم البحار والاحياء المائية

يطالب بضرورة اشراك هيئة أبحاث علوم البحار بفعالية ضمن ادارة لجنة الطوارئ وخلية الازمة، كما ينتقد تضارب المعلومات الموجود وطالب بضرورة تفعيل هيئة أبحاث علوم البحار ومركز أبحاث علوم البحار ومركز التلوث البحري التابع لها.

الدكتور سيف علي مقبل-مدير مركز دراسات البيئة البحرية والتلوث

يرى ان هذه الحادثة هي فرصة لتفعيل المراكز البحثية ومنها مركز التلوث البحري والذي يجب تفعيله وتوفير الأجهزة والمعدات العلمية المختصة لتحليل وقياس نسبة التلوث في البحر.

الأستاذ رشيدي محمود-باحث واعلامي في مجال البيئة البحرية

تحدث عن تأثير هذه الحادثة على الصيادين والمشاكل الناجمة عن هذه الحادثة في اصطياد الأسماك، كما تطرق الى تأثير الحادثة على الجزر اليمنية في البحر الأحمر وما سيتسبب به ذلك من اضرار على الاقتصاد والمجتمع الساحلي الذي يعتمد على بيع الأسماك واستهلاكها وتصديرها.

تعقيبات وكيل الهيئة الأستاذ عبد السلام الجعبي على الاستفسارات المطروحة:

- توجد خطة للحكومة لأنشاء مركز للطوارئ في عدن وسيتم الاستعانة بالمختصين وهذا سيسهل مهمة التحليل وقياس نسب التلوث في البحر والتعامل مع أي أزمات بيئية في البحر الأحمر.

- تم التواصل مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (برسجا) وتم تزويدنا بالسيناريوهات الممكن توقعها في حالة امتداد التلوث خارج السفينة وهناك محاكاة لسيناريو التلوث.
- ان الحكومة ليس من صلاحياتها التدخل لمعالجة الضرر الذي تعرضت لها السفينة فدورها في المياه الإقليمية يقتصر على جمع الضرائب ومكافحة القرصنة. وتدخلها كان سيلغي مسؤولية المالك وشركة التأمينات على السفينة.
- عند حدوث الضربة الأولى للسفينة كانت الجهات الحكومية جاهزة بالمواد الخاصة لاحتواء التلوث النفطي الذي تسببت به السفينة ولكن الضربة الثانية التي نفذها الحوثيين والتي أدت الى غرقها عرقلت القيام باي إجراءات.
- غرقت السفينة بشكل عمودي ولا زالت في ذلك الوضع وحتى الان لم يمتد التلوث خارجها وهناك تحركات لمعالجة الوضع حيث ان الأمم المتحدة قد أرسلت خبير دولي واثنين مساعدين لتقييم عملية التدخل واحتواء الموقف.
- هناك مشكلة في القوانين حيث ان الهيئة العامة لحماية البيئة ليست الجهة المعنية بالتصرف في هذا الوضع وانما الشؤون البحرية هي الجهة الاولى المعنية بالتدخل.
- كما صرح الجعبي ان هيئة الشؤون البحرية قد كلفت محامي في بريطانيا لمتابعة القضية لإلزام شركة التامين والمالك من القيام بدورهم وتحمل مسؤولية معالجة الوضع.

التوصيات:

وقد خرجت الحلقة بعدد من المقترحات والتوصيات نذكر أبرزها:

1- مطالبة الجهات الحكومية التواصل مع المنظمات الدولية المعنية للتدخل والمساعدة في تقييم ومعالجة اثار التلوث الناجم عن النشاط الحربي الطارئ في محيط مضيق باب المندب.
2- مناشدة الجهات الرسمية تفعيل الدور الإعلامي الرسمي واطلاع الراي العام حول تفاصيل حدوث الظواهر البيئية الطارئة في البحر الاحمر كونها ترتبط بحياة العيش للتجمعات السكانية الساحلية.
3- يشدد المشاركون على اهمية الدور الذي يجب ان تقوم به هيئة علوم البحار والاحياء المائية كونها هيئة بحثية علمية لتقييم الاثار البيئية للحوادث الطارئة في المياه الاقليمية للبلاد.

4- يطالب المشاركون الحكومة باعتماد مركز التلوث البحري بالغدير مركزا اقليميا للرصد والتقييم لأثار التلوث بالتنسيق مع المنظمة الاقليمية لحماية بيئة البحر الاحمر وخليج عدن.
5- يؤكد المشاركون على ضرورة مراقبة السواحل من اي تلوث بيئي ناجم عن هذه الازمة او الانشطة الملاحية السابقة واللاحقة.
6- يطالب المشاركون الجهات المسئولة والمتخصصة مراقبة مصادر المياه ومحطات التحلية.
7- يناشد المشاركون الجهات المسئولة في الحكومة والمنظمات الإقليمية والدولية إعطاء عناية خاصة في دعم المراكز البحثية الخاصة بالتلوث وبالأخص مركز دراسات البيئة البحرية والتلوث - الغدير من خلال تأهيله ودعمه بالأجهزة الحديثة وتدريب الكادر الفني.
8- يطالب المشاركون بضرورة تفعيل أجهزة الاعلام وتناول الازمة بأبعادها البيئية واضرارها الاجتماعية، وأيضا التوعية الجماهيرية بشكل عام، وقطاع الصيادين بشكل خاص بحقيقة الازمة واخطارها.
9- يطالب المشاركون الجهات الحكومية وذات العلاقة بتعويض الصيادين عن الخسائر التي خسروها جراء توقفهم عن الاصطياد بفعل هذه الازمة.
10- يطالب المشاركون بضرورة قيام الحكومة والجهات الرسمية والمؤسسات والحكومية ذات العلاقة بالبيئة وخاصة البيئة البحرية، بإبلاغ الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات البيئية الدولية والإقليمية بتحمل مسئوليتها تجاه الاثار الناتجة عن غرق السفينة روبيمار وتأثيرها على الثروة السمكية والاحياء البحرية وعلى المياه الإقليمية.

انتهى

الصور: